الفصل الخامس

البعد الاقتصادى فى
العمل العربى المشترك

إنه من بديهيات العلوم الاجتماعية ، أن ثمة روابط تاريخية وحضارية وثقافية تربط المنطقة التى نعيش فيها ، بحيث تجعل أبناءها بمثابة لبنات فى بناء مندمج ، منصهر ، متكامل ، أو بمثابة خيوط فى نسيج متداخل متشابك وسواء أكان التشبيه يتعلق بالبناء أو بالنسيج فإنه لا شك يعترى البنيان كما يطرأ على النسيج بعض المؤثرات والعوارض نتيجة تعرضه لتفاعلات الزمن بخطبه وخطوبه ، الأمر الذى يستدعى أن يتم من حين لآخر ترميم ما يتداعى أو يتآكل من البنيان ، الذى من المنطقى أن يصمد لعاديات الزمن ، وعاتيات الأحداث ، خاصة إذا كان هذا البنيان يقف على أرض صلبة وله جذور عميقة وأعمدة قوية ، كما هو شأن البنيان العربى الذى يستمد جذوره من انصهار حركة السكان فى المنطقة الممتدة من غرب آسيا إلى شمال أفريقيا ، والتى اصطلح على تسميتها بالعالم العربى أو أحيانا بالشرق الأوسط أو بالشرق الأدنى ، أخذًا فى الحسبان أن التسمية الأولى تعبر عن هوية ثقافية وحضارية وسياسية قديمة تمتد لمئات إن لم نقل لآلاف السنين ، وأما التسمية الثانية فهى تعبر عن حقيقة جغرافية ذات أبعاد استراتيجية وسياسية حديثة ترجع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن ثم فإن العمل العربى المشترك ليس حدثا عارضا فهو من حيث المضمون قديم وإن كان ربما من حيث التسمية والمصطلح يعد شيئا جديدًا. كما أن حالة التردى فى الواقع العربى الراهن ليست جديدة فهى ظاهرة متكررة فى التاريخ العربى ، ناهيك عن أن صراع التيارات الفكرية بدوره ليس شيئًا مستحدثا بل يرجع إلى بدء نشأة التاريخ الإسلامى واختلاف منظور الدولة الأموية مثلا مقارنة بمنظور الدولة العباسية أو بمنظور الدولة الأندلسية أو الفاطمية وهكذا.

وانطلاقا من هذه المقدمة المنطقية ذات البعد التاريخى نلقى نظرة على أطر العمل العربى المشترك والتصورات المستقبلية بشأنه.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

١ – نظرة عامة على العمل العربى المشترك.

٢ – العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى.

المبحث الأول
نظرة عامة على العمل العربى المشترك

إن الحديث عن العمل العربى المشترك هو حديث ذو شجون ذلك لأن هذا العمل يجب أن يتجسد فى حقائق ملموسة وهو بالفعل قائم فى عدد منها سواء فى شكل اتفاقيات تشمل مختلف جوانب لحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية أو فى هياكل ومؤسسات عربية تنظم الجوانب السابقة وتتولى متابعة وتقييم ذلك وتقديم المقترحات والبدائل.

وإذا كان بعض المثقفين ورجال السياسة فى هذا الجزء أو ذاك من الوطن العربى الكبير يشعرون بحالة من الإحباط لما يلمسونه من تعثر العمل العربى المشترك ومن بوادر تراجع نتيجة الظروف السياسية التى تمر بها الأمة العربية فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها المعاصر ، فإن هذه الحالة لا يجب أن تنسينا الحقيقة الثابتة ، وهى أن المنطقة العربية بينها من الوشائج والروابط مالا يمكن زعزعته أو المساس بدعائمه الراسخة ، نتيجة الأحداث والظواهر العارضة.

وليس هذا تعبيرا عن أمل نتطلع إليه بل هو تعبير عن حقائق كانت ومازالت تشكل طبيعة العلاقات العربية التى تتسم أحيانا بعنف التفاعلات وأحيانا تتمهل فى حركتها ، ومن ثم يصاب، أحيانا ، المتتبع لها بدوار يفقد معه الوجهة الصحيحة لعمله وحركته إذا لم تكن لديه بوصلة جيدة تعطيه المؤشر الصحيح للاتجاه.

ولعل الإطار الأول والأهم هو إطار جامعة الدول العربية بصفتها المنظمة القومية الإقليمية الأم لكافة أجهزة العمل العربى المشترك. لقد نشأت هذه الجامعة فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ فى ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة فى الإطارين الإقليمى والدولى عما هو عليه الوضع الآن. وقد أشرنا لهذا فى مباحث سابقة وما يهمنا فى هذا المبحث هو تقديم تحليل عام للعمل المشترك ومدى فعالية جامعة الدول العربية إزاءه وسيكون تركيزنا الرئيسى فى المبحث التالى على المجال الاقتصادى.

فمن الناحية السياسية كان معظم المنطقة العربية ما يزال يرزح تحت نير الاستعمار حتى إن الدول السبع التى أسست الجامعة العربية لم يكن استقلالها كاملاً إذ كان ببعضها قواعد عسكرية أو قوات أجنبية. كما أن الوضع الاقتصادى والاجتماعى كان يحكمه التخلف بصورة لا لبس فيها. فالشركات الأجنبية كانت تسيطر على إنتاج وتسويق البترول وغيره من المواد الأولية المنتجة فى المنطقة وحالة الأمية كانت شبه كاملة والوعى السياسى والقومى كان محدودًا. وعلى المستوى الدولى كانت ملامح الحرب الباردة وما تنم عنه من استقطاب دولى فى سبيله للتبلور. وكانت أجهزة الاتصال والمواصلات بين دول العالم محدودة ، وتستغرق زمنا لا بأس به مقارنة بما عليه الحال فى العقد الأخير من القرن العشرين الذى نعيشه الآن.

ولعل إلقاء نظرة ولو خاطفة على الواقع السياسى الإقليمى والدولى تظهر بجلاء وبلا تردد إلى أى مدى حدث التغير. فالدول العربية أصبحت ٢٢ دولة مستقلة كما أن سيطرة تلك الدول على مواردها الطبيعية ومقدراتها الاقتصادية أصبحت أكبر مما كانت فى الماضى ، كذلك الأمر بالنسبة لدرجة استفادتها من عائد تلك الموارد ، وهذا واضح فى تطور البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات ، ومن تطور البنيان الفوقى فى مجالات التعليم والثقافة والإعلام ، وفى درجة المشاركة فى العملية السياسية فى مختلف الدول العربية مع اختلاف فى مدى وطبيعة تلك المشاركة من دولة لأخرى ، إلا أن حقيقة التطور أو التغير لا يستطيع أحد أن يجادل فى حدوثها.

أما على الساحة الدولية فقد اختفت القطبية الثنائية وبرزت قوى جديدة على الساحة الدولية مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية ، كما احتلت قضايا جديدة مكان الصدارة مثل قضايا حقوق الإنسان ، البيئة ، المخدرات. وتعرضت بعض النظريات القانونية بل والمفاهيم السياسية لعناصر التغير يكفى أن نشير إلى نظرية السيادة التى طرأ عليها بعض التآكل أو القيود بدرجات متفاوتة ، وكذلك حل مفهوم التساند الدولى محل مفهوم الاكتفاء الذاتى ، وأخذ مفهوم حرية التجارة يكتسب أرضا جديدة على حساب مفهوم الحماية والحواجز الجمركية ، وبعبارة أخرى أثرت عوامل التطور التكنولوجى الهائل فى بلورة الإحساس بأن العالم تحول إلى قرية عالمية ذات مصير مشترك واحد ، وأقول إنه

إحساس لم يتحول بعد إلى واقع حقيقى ، لأن عملية بناء المفاهيم والقيم والهياكل الجديدة تستغرق وقتا ، كما أن التطور فى الفكر الاجتماعى بوجه عام اقل سرعة من التطور فى مجال العلوم البحتة والتكنولوجيا التى أصبحت تستدعى تبلور قيم ومفاهيم وسلوكيات جديدة فى المجال الثقافى لتتمشى مع الجانب المادى فى التطور.

ولعل أهم نتائج التغيرات الدولية هو اقتناع معظم قادة العالم بالالتجاء إلى أسلوب التفاوض والحوار لحل النزاعات الدولية بدلا من امتشاق الحسام بين القوى العظمى ، وإن كان لا ينفى أن بعض مناطق العالم ما زالت تموج بصراعات مسلحة نتيجة عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والحالة فى البلقان خير دليل على ذلك.

والتساؤل ما هو تأثير ذلك على العمل العربى المشترك؟ لا شك أن ما حدث ويحدث فى العالم ، سيؤثر سلبًا أو إيجابًا على المنطقة العربية التى تحتل موقع القلب فى العالم ، كما يرى ذلك بعض المفكرين الاستراتيجيين. وأيا كانت النظرة الاستراتيجية لهذه المنطقة فإنها منطقة بالغة الأهمية الاستراتيجية والحساسية السياسية ، إذ يمكن أن نقول إنها صورة مصغرة للعالم بحضاراته المتنوعة ، وأديانه المختلفة ، وتداخل عناصر البشرية ، واحتوائه على مواد أولية استراتيجية ، لعل أهمها البترول ، وإطلالها على الخلجان والبحار الهامة التى تربط مناطق العالم المختلفة ببعضها البعض. ولقد برزت أولى آثار التغير العالمى على تحول فكر الكثيرين فى المنطقة العربية لاعتبار السلام هو الخيار الاستراتيجى ، وأن تحقيقه عبر التفاوض والحوار وهذا ليس أمرًا سهلاً إذ لا تزال بعض الأفكار والطموحات أو

المطامع لم تختف بعد ، أو لم يستطع أصحابها إدراك عمق التغيرات، وهذا منطقى أحيانا إذ ليس من السهل حدوث التغير فى الأفكار والقيم بين عشية وضحاها ، ولقد دلت تجارب التاريخ السياسى على أن عملية الانتقال من مرحلة واضحة المعالم لمرحلة جديدة واضحة لمعالم أيضا تمر بمرحلة رمادية تتفاعل وتتصارع فيها الأفكار والمصالح والأهداف والنظم . مرحلة يمكن وصفها بالسيولة والتموج وعدم الاستقرار تسودها أحيانا حالة من الشك والخوف من الجديد ، كما قد تظهر فيها حالات من الرغبة فى المغامرة واستكشاف المجهول.

لا شك أن جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة واتحاداتها النوعية قد استطاعت على مدى خمسة عقود أن ترسى قاعدة مؤسسية للتعاون العربى يمكن إذا أحسن استغلالها ، وتوافرت الإرادة السياسية من قبل الدول ، أن تعد قاطرة لتحقيق تعاون عربى يرقى لمستوى الطموحات ، وفى نفس الوقت يتجاوب مع حقائق المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. وقد طرحت الأمانة العامة للجامعة العربية على الدورة الماضية (فبراير ١٩٩٤) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى دراسة بعنوان «التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصاديات العربية» تناولت الجات وفكرة السوق الشرق أوسطية ، كما أنه من الضرورى مواصلة الجهد لإعادة هيكلة مؤسسات العمل العربى المشترك وفقا للمعايير السابق إقرارها من المجلس الاقتصادى والاجتماعى والالتزام بذلك بكل دقة.

وبالإضافة لذلك فإن جامعة الدول العربية ، بناء على اقتراح من مصر ، وموافقة مجلس الجامعة أعدت دراسة متعمقة عن الأمن القومى العربى ما تزال قيد البحث من الدول الأعضاء وينبغى التنادى السريع لمناقشتها وبلورتها فى صورتها النهائية والعمل بما تتضمنه من توصيات وآراء وأفكار تحقق المصلحة العربية المشتركة وتكفل تعزيز الأمن القومى العربى الذى يواجه أخطر التحديات فى المرحلة الراهنة.

والسؤال الآن ما هى القضايا المطروحة على صناع القرار فى هذه المنطقة؟ لعل فى مقدمة تلك القضايا طبيعة العلاقات المستقبلية بين دولها سواء فى المجال السياسى أو فى مجال التكامل أو التعامل الاقتصادى ، أو فى مجال قضايا الأمن القومى بأبعاده المختلفة ، أو فى مجال الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا لإحداث نقلة نوعية فى مستوى حياة سكان المنطقة. وكذلك طبيعة علاقة المنطقة مع غيرها من مناطق العالم وتكتلاته الاقتصادية والسياسية فى عصر تحولت فيه القارات المتدة عبر البحار والمحيطات إلى قرية عالمية ، أصبحت أجزاؤها تتأثر وتؤثر فى بعضها البعض ، ولعل ظاهرة الدفيئة العالمية وأثرها فى ارتفاع منسوب المياه وأثر ذلك على جغرافية بل وتاريخ مناطق معينة خير دلالة على مدى ضخامة وأثر المتغيرات العالمية. ولا يفوتنا أن نشير إلى أنه بالتوازى مع المفاوضات الجادة على المسارات الثنائية المختلفة بدأت عملية هامة من المباحثات متعددة الأطراف حول التعاون الإقليمى بين أطراف النزاع

وبينها وبين دول العالم الأخرى حول قضايا التنمية الاقتصادية والبيئية ونزع السلاح والمياه واللاجئين ، وكلها مجالات هامة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار فى المنطقة ، اهتماماتها الكبيرة ، أملاً فى التوصل للأمن والاستقرار بما يعود بالفائدة على كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم.

والتساؤل هل هناك بوصلة ما يهتدى بها العاملون فى المجال السياسى بل والاقتصادى. أعتقد أن ذلك أمرًا ضروريًا غاية الضرورة وهامًا غاية الأهمية.

ما هو المطلوب إذن؟ أقول إن المطلوب هو أن تعمل مراكز الأبحاث و لمفكرون على تحليل هذه الظواهر والتوجهات ووضع البدائل المختلفة ، والسيناريوهات المتنوعة أمام صانعى القرارات السياسية والاقتصادية فى ضوء المعطيات الثابتة والحقائق الجديدة والظروف المتغيرة.

ولا شك أن الأمر يستدعى نظرة ثاقبة علمية وواقعية تعتمد على الذاكرة والتحليل والرؤية. الذاكرة دراسة الماضى بغية معرفة ثوابته وأبعاده ، والتحليل لوقائع الحاضر وعزل الحقائق عن التمنيات والتخيلات ، والرؤية لاستشراف المستقبل فى ضوء الحقائق الثابتة والمعطيات الجديدة.

المبحث الثانى

العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى

بادئ ذى بدء لابد أن نشير إلى عدد من التحفظات بشأن هذا الموضوع. يرجع التحفظ الأول إلى المدى الزمنى منذ تبلور العمل العربى المشترك وحتى الآن زهاء خمسين عاما من الصعب أن تغطى دراسة موجزة مثل هذه المدة الطويلة ، التحفظ الثانى يرجع إلى التنوع فى مجالات العمل الاقتصادى العربى ، هذا التنوع الموضوعى يجعل من الصعب الإلمام بشتى جوانب العمل الاقتصادى فى صفحات قلائل ، وثالث هذه التحفظات هو صعوبة التقييم الموضوعى المتجرد ، فالعاملون فى كل منظمة عربية يرون أهميتها الكبيرة ، والذين هم خارجها يرى معظمهم ألا جدوى منها ، وهكذا نجد الحقيقة والتقييم الموضوعى يغطى فى غلالة وربما غلالات من المصالح الشخصية أو المعاناة الذاتية. ولكن مع كل هذه الصعوبات فمن الضرورى المحاولة.

لا شك أن هناك أكثر من مدخل لإلقاء نظرة على مدى فعالية الأداء الاقتصادى لجامعة الدول العربية ، فمنها استعراض ما جاء فى ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، ومعرفة ما تم تنفيذه وما لم يتم. ومنها استعراض نشاط المنظمات العربية المتخصصة ، وتقييم مدى جدوى مثل هذا النشاط ، ومنها الاقتراب من خلال محاولة البحث عن إطار مستقبلى ، ثم تحليل

مدى إمكانية ذلك من عدمه وهذ المنهج الأخير هو ما سنتبعه. ولذلك فإن المدخل لهذا المنهج هو المحاولة التى قام بها مجلس الجامعة فى الدورة ٩٨ عندما طلب بقراره رقم ٥٢١٥ فى سبتمبر ١٩٩٢ من الأمانة العامة إعداد دراسة حول الأمن القومى العربى ، وقد أعدت تلك الدراسة بالفعل وقدمت لمجلس الجامعة فى الدورة ١٠٠ وقام ببحثها ، ثم قرر تأجيل اتخاذ قرار بشأنها إلى دورة قادمة. وما يهمنا هو الجزء الاقتصادى فى الأمن القومى العربى إذ أبرزت الدراسة أن التكامل الاقتصادى العربى ، هو أحد أهم الدعائم الرئيسية للأمن لقومى العربى ، فى عالم يزداد فيه دور التجمعات والتكتلات الاقتصادية ، إلا أنه من المهم تحديد الوسيلة الفاعلة لتحقيق هذا الهدف وقد طور المجلس الاقتصادى والاجتماعى رؤيته بشأن أفضل الوسائل لتحقيق ذلك ، باتباع سياسة الإصلاح الاقتصادى التى تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادى وتنمية متواصلة تنعكس إيجابا على مستوى معيشة المواطن العربى ، وفى نفس الوقت تسعى إلى تطوير أساليب إدارة الاقتصادات العربية بما يسهل مسيرة التكامل الاقتصادى العربى ويحقق توازنًا أفضل للاقتصادات العربية فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وتحسين موقعها فى النظام الاقتصادى الدولى ، وتعزيز التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، الهادف إلى النهوض باقتصاد كافة الدول العربية سواء فى المجالات الصناعية أو الزراعية أو التجارية ، وقد تبنى المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذا المدخل منذ دورته التاسعة والأربعين وأكد على:

١ – برامج الإصلاح والاستقرار المالى والنقدى.

٢ – برامج التخلص من القيود الاقتصادية لتحرير الأسعار والسلع والاستثمار.

٣ – برامج تحسين الكفاءة الإدارية والدعوة لأن تتخلص الدولة من عبء تشغيل وتملك بعض الوحدات الإنتاجية وأن تترك ذلك للقطاع الخاص.

ثم تستعرض الدراسة أهم ملامح العمل الاقتصادى فى تشجيع الاستثمارات العربية وتحقيق الاستقرار المالى والنقدى وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائى وتطوير شبكة النقل والمواصلات البرية والبحرية والاتصالات وضرورة وضع استراتيجية للموارد المائية.

ولا شك أن تحليل ما سبق يظهر حقيقة المأزق الذى يواجهه العمل الاقتصادى العربى فهو من ناحية مازال يتطلع للتكامل الاقتصادى ، ويستند فى ضرورة ذلك إلى التطورات العالمية ، وهو من ناحية أخرى مازال يركز على مشروعات البنية الأساسية ، التى لم تستكمل بعد ، على النطاق العربى ، وهو من ناحية ثالثة ركز على أن عمله يستند أساسا لفلسفة الحرية الاقتصادية والليبرالية.

ويمكن طرح التساؤل وهل يمثل ذلك مأزقا؟ أقول نعم لأن الدول العربية مازالت لم تستقر بعد على فلسفة محددة للتطور الاقتصادى ، ورغم موجة التخصصية فإن القطاع العام مازال قائمًا وقويا فى عدد

الدول العربية ، ثم إن التخلف التكنولوجى والإدارى هو السمة السائدة ، فضلاً عن ضيق الأفق الاقتصادى المتمثل فى أبرز مظاهره فى تعدد الصناعات وتشابهها فى بعض الدول العربية دون التفكير بمنطق التكامل ، أو حتى مجرد الفكر الرأسمالى الرشيد بدراسة إمكانيات السوق والجدوى الاقتصادية بدلاً من تكرار إنشاء صناعات ضخمة فى دول متجاورة ومن ثم فإن هذه الصناعات أقرب للمظهرية المتصلة بالاعتبارات السياسية منها للإنتاجية وفقًا للمعايير الاقتصادية هذا فضلاً عن تعدد الأجهزة العاملة فى المجال الاقتصادى العربى وتضاربها من ناحية وضعفها من ناحية أخرى.

ولا ريب فى أن الحوار الدائر منذ فترة حول ثلاث قضايا يعكس بوضوح هذه المشكلة ولذلك سنركز فى تقييمنا لأداء جامعة الدول العربية فى المجال الاقتصادى على هذه القضايا الثلاث وهى:

١ – الدمج أو الاستقلالية بين مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

٢ – هيكلة أو إعادة هيكلة منظمات العمل الاقتصادى العربى.

٣ – تمويل منظمات العمل الاقتصادى العربى المشترك.

ونعرض بإيجاز لكل من هذه القضايا مع التركيز على مدلولات ذلك لأن التطور التاريخى لها قد تناولته أبحاث عديدة.

القضية الأولى: مدلولات الدمج أو الاستقلالية بين مجلسى الوحدة الاقتصادية (الاقتصادى والاجتماعى) وارتباط ذلك بمشروعات التكامل الاقتصادى العربى أو الإقليمى.

لقد أثيرت هذه المشكلة منذ عدة سنوات عندما كان المجلس الاقتصادى والاجتماعى يبحث إعادة هيكلة منظمات العمل المشترك حيث تشكلت لجنة وزارية عام ١٩٨٦ وبعد دراسة مستفيضة خلال عامى ٨٧ – ١٩٨٨ انتهى الرأى آنذاك إلى ضرورة الإبقاء على المجلسين ، على أساس اختلاف العضوية فى كل منهما ، واختلاف طبيعة التوجهات والأولوية رغم وجود بعض التداخل. إلا أن المشكلة عادت للظهور فى عام ١٩٩٣ عندما أثارت ذلك دول مجلس التعاون الخليجى ثم تم بحث الأمر فى اجتماع وزراء المالية والاقتصاد لدول إعلان دمشق فى اجتماعهم يوم ١٨ مايو ١٩٩٣ وطالبوا بدراسة الموقف. وينبغى أن نشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة هى الدولة الوحيدة من مجلس التعاون الخليجى العضو فى مجلس الوحدة الاقتصادية ، أما الكويت فقد قررت الانسحاب من المجلس عام ١٩٩٠ وأصبح قرارها نافذًا فى عام ١٩٩١. ولا شك أن إلقاء نظرة تاريخية على نشأة وتطور مجلس الوحدة الاقتصادية تقدم لنا الكثير من العناصر التى تساعد فى تحليل وفهم طبيعة العمل الاقتصادى العربى المشترك ويرجع ذلك إلى القرار الذى اعتمده المجلس الاقتصادى التابع للجامعة العربية فى ٣ يونية ١٩٥٧ والخاص باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وذلك بحضور ممثلى

١٢ دولة هى: الأردن – تونس – السودان – العراق – السعودية – سوريا – مصر – لبنان – ليبيا – اليمن – المغرب – الكويت. وقد وقع على الاتفاقية اعتبارا من عام ١٩٦٣ كل من مصر – سوريا – الكويت – الأردن – المغرب – العرق – اليمن ، وصدقت هذه الدول على الاتفاقية بعد ذلك ماعدا المغرب ، ومن ثم دخلت الاتفاقية حيز النفاذ فى أبريل عام ١٩٦٤. وقد أصبح عدد الأعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية فيما بعد ١٣ عضوا بانضمام الدول التالية: السودان – اليمن الجنوبى – الإمارات – الصومال – ليبيا – موريتانيا – فلسطين وتم انضمام هذه الدول خلال عامى ٧٤ –١٩٧٥ عدا السودان الذى انضم عام ١٩٦٩ ، وبالوحدة بين شطرى اليمن ، ثم انسحاب الكويت عام ١٩٩٠ أصبحت العضوية الحالية ١١ دولة هى: مصر – سوريا – الأردن – العراق – اليمن – السودان – الإمارات – الصومال – ليبيا – موريتانيا – فلسطين.

أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى (الاسم الجديد للمجلس الاقتصادى اعتبارا من عام ١٩٥٩) فى عام ١٩٦٢ مجلس الوحدة الاقتصادية ليكون الهيئة التى تشرف على تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولم يبدأ المجلس المذكور فى العمل إلا عام ١٩٦٤ عندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ.

وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم ١٧ فى ١٩٦٤/٨/١٣ بإنشاء السوق العربية المشتركة ووافقت على القرار كل من سوريا ومصر والعراق والأردن والكويت وقد أصبحت الاتفاقية

سارية المفعول اعتبارا من أول يناير ١٩٦٥ ووضعت الاتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية برامج للتخفيضات الجمركية وانتقال رءوس الأموال والأفراد بحيث كان هدفها الوصول لإعفاء جمركى كامل فى أول عام ١٩٧٠ بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية ، وفى أول عام ١٩٧٥ بالنسبة للمنتجات الصناعية. ثم جرى تعديل الاتفاقية عام ١٩٦٨ بتقليص مراحل السوق المشتركة ليتحقق الإعفاء الكامل اعتبارا من أول يناير ١٩٧١ بدلا من ١٩٧٥.

ولكن على مستوى التطبيق الفعلى لم يتم الإعفاء الكامل إذ أدرجت الدول عدة استثناءات من جداول الإعفاء ، كما وضعت قيودًا إدارية متعددة كان من شأنها التحلل غير المباشر من الالتزامات بموجب الاتفاقيات المعقودة بما أدى لإخفاق مجلس الوحدة الاقتصادية فى تحقيق هدفه بإقامة السوق العربية المشتركة فى بداية السبعينات.

وقد كان لحدوث طفرة فى عوائد البترول بعد حرب ١٩٧٣ أثره فى مدى وحجم الموارد المالية المتوافرة لدى الدول العربية وفى إحساس الدول العربية بثقلها الاقتصادى ووزنها السياسى فى حالة تكتلها. ولقد سعى مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية للاستفادة من هذه الحالة المتسمة بالتفاؤل والثقة بالنفس والتطلع للمستقبل نتيجة توافر الأموال الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول ، وذلك من أجل تعزيز العمل الاقتصادى المشترك من خلال ابتكار إطارين جديدين:

الأول: إنشاء الاتحادات العربية النوعية مثل الاتحاد العربى للحديد والصلب ، الاتحاد العربى للسكك الحديدية.. الخ وقد نشأ أكثر من ٦٠٪ من تلك الاتحادات فى عقد السبعينات واتخذ كل منها مقرا له فى هذه العاصمة العربية أو تلك (معظمها خارج مصر). وهدف تلك الاتحادات التنسيق فى الإنتاج والتسويق ، القيام بدراسات فنية واقتصادية ، وتقديم الاستشارات الفنية.

الثانى: إقامة مشروعات مشتركة وذلك اعتبارًا من عام ١٩٧٨ مثل الشركة العربية للملاحة البحرية ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، الشركة العربية للصناعات الدوائية - الشركة العربية للاستثمارات الصناعية. ويلاحظ أن بعض تلك المشروعات تم إنشاؤها فى إطار عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، والبعض الآخر فى إطار نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية.

فى ظل عدم تحقق الأهداف المتوخاة من المنهج السابق كونت الجامعة العربية عام ١٩٧٦ ما أسمته «لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك» من عشرين عضوًا لوضع استراتيجية مشتركة ومارست اللجنة عملها طوال ٧٧ - ١٩٧٨ ، وانبثق عنها لجنة من ثلاث شخصيات لإعداد ورقة عمل حول الاستراتيجية عرضت على مؤتمر اقتصادى قومى فى بغداد عام ١٩٧٨ ثم على لجنة خبراء حكوميين عقدت فى العراق فى يناير

عام ١٩٨٠ ثم عرضت على قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٠ وقد اعتمدت تلك القمة أربع وثائق فى مجال العمل الاقتصادى هى:

الأولى: وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك والتى تناولت أهداف ذلك وركزت على التنمية الصناعية والزراعية وتدريب الموارد البشرية.

الثانية: ميثاق العمل الاقتصادى العربى القومى وهى وثيقة ذات صياغة عامة ونبرة سياسية حول أهمية العمل الاقتصادى القومى.

الثالثة: الاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية فى الأقطار العربية.

الرابعة: عقد التنمية العربية المشتركة وهو وثيقة التزمت بموجبها خمسة أقطار عربية هى السعودية - العراق - الكويت - الإمارات - قطر بتخصيص مبلغ خمسة مليارات دولار للعقد بواقع نصف مليار سنويا توزع حسب نسب محددة لتمويل مشروعات التنمية وتكون القروض بفائدة ١٪ سنويا وفترة سماح مدتها عشر سنوات ثم يسترد القرض على أقساط سنوية متساوية على مدى عشرين عامًا. وتعد هذه الوثيقة هى الإنجاز العملى الحقيقى والملموس لقمة عمان عام ١٩٨٠. وقد أدى ذلك إلى أن وقعت الدول العربية عام ١٩٨١ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لتحل محل الاتفاقية السابق توقيعها عام ١٩٥٣ وذلك نتيجة إخفاق اتفاقية السوق العربية

المشتركة. وأثر دخول الاتفاقية حيز النفاذ تشكلت «هيئة التجارة العربية» من تسعة أقطار هى: الأردن - البحرين - تونس - السعودية - العراق - فلسطين - الكويت - ليبيا - اليمن الشمالى لتقوم بمهمة التنسيق نيابة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى لحين انضمام باقى الدول أعضاء الجامعة وعندئذ يتولى المجلس مهمة التنسيق.

ومن المفيد فى هذا السياق الإشارة إلى المناقشات غير الرسمية التى دارت حول وجهتى النظر بشأن مجلس الوحدة الاقتصادية فالداعون لدمج المجلسين يرون أن مجلس الوحدة الاقتصادية ليس إلا شكلاً بلا مضمون ، وأن الدول عزفت عن تفعيله ، بل وعن سداد حصتها فى ميزانيته ، وهو أصبح عاجزًا عن دفع رواتب موظفيه ، ومن ثم فلن يحدث شىء ذو بال أو ضرر للعمل العربى إذا اختفى المجلس. فى حين أن الداعين للإبقاء على مجلس الوحدة الاقتصادية يرونه بمثابة القيم على اتفاقية الوحدة الاقتصادية الموقعة عام ١٩٥٧ واتفاقية السوق العربية المشتركة التى بدأ سريانها عام ١٩٦٥ وأن عيوب المجلس يجب إصلاحها من خلال تعزيز إيمان الدول الأعضاء به ، والتزمهم بسداد حصصهم وأن المجلس قد أنشأ العديد من الشركات العربية وأعد الكثير من البحوث والدراسات التى لو طبقت لكانت العلاقات الاقتصادية العربية فى وضع أكثر توثقًا وتقدما على مسيرة التكامل..

وهكذا استمر ويستمر مجلس الوحدة الاقتصادية فى حالة من انعدام الوزن وعدم وضوح الرؤية السياسية حتى يستطيع أداء دوره الاقتصادى، وزاد من مخاطر المستقبل أمامه انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذى انعقد فى الدار البيضاء من ٣٠ أكتوبر إلى ١ نوفمبر ١٩٩٤ وانعقاد المؤتمر الثانى فى عمان فى عام ١٩٩٥. يمكن طرح التساؤل هل قمة عمان عام ١٩٩٥ ستلغى قمة عمان الاقتصادية العربية عام ١٩٨٠ أم أنها ستلحق بها فى الآمال والطموحات والمصير أيضا؟..

ليست الإجابة على مثل هذا التساؤل بالأمر السهل لصعوبة نقل التجارب الماضية وتعميم خبرتها على المستقبل من ناحية، ولصعوبة التنبؤ بالمستقبل فى ظل عالم سريع الإيقاع فى تغيره من ناحية أخرى، ومن ناحية ثالثة لاختلاف أطراف كل من التجمعين، ومن ناحية رابعة لاختلاف مصالح ودور القوى العالمية الرئيسية. ومع هذا فإن ثمة خطوطا استرشادية يمكن التفكير من خلالها دون الادعاء بأننا نملك الحكمة أو القول الفصل. ومن هذه الخطوط:

١ – أن مراحل النمو الاقتصادى والاجتماعى هى الركيزة الأساسية فى أى تطور اقتصادى نحو التكامل أو حتى التعاون وإلقاء نظرة على الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران، نجد على الفور اختلاف أوضاع كل منها من حيث معدل النمو الاقتصادى، كفاءة إدارة العملية الاقتصادية والإنتاجية، اتساع السوق، اختلاف مراحل التطور الاجتماعى، اختلاف الوضع بالنسبة للتنمية البشرية..

٢ – أنه فى حين كان التفاعل السياسى القائم على التقاء الإرادة السياسية بين الدول العربية يمثل قوة جارفة فى الدفع نحو التنسيق والتعاون الاقتصادى العربى سواء فى الوصول لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ أو تفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ أو وثائق واستراتيجيات القمة العربية فى عمان ١٩٨٠. هذه الخطوات الثلاث جاءت فى لحظة تحدى سياسية هامة للعالم العربى، **الأولى** بعد قيام إسرائيل وما أطلق عليه بالنكبة عام ١٩٤٨، **والثانية** بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وما تحقق من نصر سياسى أحدث موجات ضخمة فى المنطقة العربية، **والثالثة** جاءت كرد فعل على تحدى مصر للتوجه العربى التقليدى وتوقيعها اتفاقيات كامب دايفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. أقول رغم تلك التحديات السياسية الضخمة وما أحدثته من رد فعل سياسى تبلور ذلك فى إرادة اقتصادية ووثائق للعمل الاقتصادى، ومع هذا فلم يكتب لتلك المشروعات كثيرا من الإنجاز وأصبحت كما يقول المثل أشبه «بالأثر بعد العين». والتساؤل هل هناك ما يجعل الدول العربية تغير من سلوكها تجاه مثل هذه المشروعات لمجرد دخول طرف جديد هو إسرائيل..

٣ – أن العنصر الجديد فى هذه المرحلة يتمثل فى دخول إسرائيل كطرف فى معادلة التعاملات الاقتصادية والسياسية فى المنطقة. فهل هذا الطرف يمكن أن يغير من السلوكيات والمفاهيم السائدة بين الدول العربية تجاه بعضها البعض. وتجاه مشروعات التكامل الاقتصادى؟

هذا سؤال مطروح وإن كان الأرجح أن الإجابة ستكون بالنفى غير القاطع، أى النفى الذى يصطبغ بصبغة رمادية، إذ أن الحركة الإسرائيلية تجاه الدول العربية لن تكون شاملة، وإنما ستركز على دول معينة، وفى مقدمتها دول الخليج سعيا للتجارة والأموال، ودول الشام أو الهلال الخصيب، إذا أعدنا للذاكرة المصطلحات القديمة، سعيا للاندماج أو السيطرة الاقتصادية، ودول مثل مصر وشمال أفريقيا سعيا للتبادل التجارى وربما تقاسم المنافع، وهنا نطرح سؤالاً هل هذه الدول العربية ساذجة حتى تقع فى شرك المطامع الإسرائيلية؟ ولن يتغير جوهر المشكلة إذا استبدلنا ببساطة كمة الإسرائيلية بكلمة التركية أو الإيرانية أو أى اسم آخر! أى أن المسألة ليست من منظور الصراع العربى الإسرائيلى وإنما من منظور المصالح الاقتصادية لكل دولة ونظرتها لمطامع جيرانها، واعتمادها على موارد زائلة مثل البترول، أو قابلة للتغيير والهزات مثل رءوس الأموال فى البورصات، أو طاقة عاملة وإمكانيات اقتصادية تنافسية مع دول أخرى فى المنطقة..

٤ – اتضح من مؤتمر القاهرة الاقتصادى عام ١٩٩٦ لدول الشرق الأوسط وما تلاه فى مؤتمر الدوحة عام ١٩٩٧ أن التعاون ليس سهلا لتداخل الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية وتأثير ذلك على القرارات المتخذة فى هذا الصدد..

لا شك أن إلقاء نظرة فاحصة على ما ورد فى الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية عام ١٩٩٣ عن الأمن القومى

العربى وبخاصة فى بعده الاقتصادى ومقارنة ذلك بالدراسات القيمة التى أعدها لفيف من كبار الاقتصاديين العرب للإعداد لقمة عمان العربية الاقتصادية عام ١٩٨٠ سيجد طروحات متشابهة فى تشخيص المشاكل والعقبات، يكفى للدلالة على ذلك الإشارة لبعض العناوين السابقة مثل: تفاوت توزيع الدخل قطريا وقوميا، تفاقم الانكشاف الغذائى للوطن العربى - ارتفاع الاعتماد على الاقتصاديات المتقدمة، تزايد الترعة القطرية.. ونجد نفس المأزق يشير إليه مفكر سعودى ذو حس قومى عندما يحلل معضلة التكامل الاقتصادى العربى ويوضح المخاطر التى يتعرض لها رأس المال العربى فى أسواق الدول الغربية مثل ما حدث فى بورصة نيويورك، وما حدث فى بنك الاعتماد والتجارة، أو ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وهى مخاطر أكبر بكثير من أية مخاطر يتعرض لها رأس المال العربى فى البلاد العربية ونخلص من ذلك إلى أهمية التأكيد على التكامل الاقتصادى العربى سواء فى مجال التجارة أو الاستثمارات أو الصناعة والتكنولوجيا..

٥ - أما فيما يتعلق بدور القوى الرئيسية فى العالم فإن القوة الدافعة للتكامل الإقليمى الشرق أوسطى هى الولايات المتحدة وتستهدف من ذلك إدماج إسرائيل سياسيا فى المنطقة وإحداث تغيير فى بنية النظام السياسى والاقتصادى العربى، الذى قام فى شطره الأعظم على معادلة المواجهة العربية الإسرائيلية، وإذا كان التعامل

السياسى العربى الإسرائيلى قد تم أو فى طريقه للتطبيع الرسمى، وإذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية موضع نقد داخلى فى الولايات المتحدة وموضع تنافس من أوربا الموحدة ومن روسيا التى تسعى لدور ولو محدود واستعادة بعض مصداقيتها ليس كقوة معادية للولايات المتحدة وإنما كقوة منافسة على غرار ما تقوم به أوربا الموحدة أو اليابان. إذا يظل التساؤل هل من مصلحة تلك القوى العالمية حقيقة حدوث تجمع اقتصادى عربى أو حتى شرق أوسطى يمثل قوة أم أن الأفضل الاستمرار فرادى مع إطار فضفاض للتعاون وربما للتنسيق بينها..

القضية الثانية: دلالة هيكلة أو إعادة هيكله منظمات العمل الاقتصادى العربى:

لقد طرحت قضية وضع منظمات العمل العربى على بساط البحث منذ بداية الخمسينات وذلك مرجعه ثلاثة اعتبارات:

الأول: عدم اشتمال ميثاق جامعة الدول العربية على فصل خاص، أو حتى بعض المواد التى تتناول المنظمات العربية المتخصصة وعلاقتها بالجامعة الأم، على غرار ميثاق الأمم المتحدة فى المواد من المادة السابعة والخمسين وحتى المادة الستين، وكذلك الفصل العاشر الخاص بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى. والذى يضم المواد من الحادية والستين وحتى المادة الرابعة والسبعين. بعبارة أخرى إن ميثاق جامعة الدول العربية رغم إشارته للتعاون بين الدول العربية فى عدد من المجالات الفنية وبخاصة فى الشئون الاقتصادية

والثقافية والاجتماعية (المادة الثانية من الميثاق) إلا أنه لم يتعرض لآليات مثل هذا التعاون، سوى على مستوى اللجان التى يتم إنشاؤها لهذا الغرض (المادة الرابعة من ميثاق الجامعة)، أى أنه يمكن القول إن ميثاق الجامعة جاء أكثر تخلفًا من ميثاق الأمم المتحدة، ولا يشفع له ذلك القول بأنه تم توقيعه قبل ميثاق الأمم المتحدة لأن المسألة كانت لا تتعدى أسابيع وكان التفاوض دائرا والنصوص معروفة لمن اضطلعوا بمهمة صياغة ميثاق الجامعة..

الثانى: عندما اتضح للدول العربية القصور سارعت إلى انشاء مجلس اقتصادى بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (المادة الثامنة من المعاهدة) وتلا مرحلة التوقيع على المعاهدة حالة من المد القومى فى الخمسينات والستينات ثم حالة من المد المالى نتيجة ارتفاع أسعار البترول ومن ثم عوائده فانطلقت الدول العربية فى عملية إنشاء منظمات عربية متخصصة عديدة..

الثالث: فى النصف الثانى من عقد السبعينات بدأت بوادر التراجع فى العائد البترولى وفى المد القومى وأحست الدول العربية بأن منظمات العمل العربى المشترك قد ترهلت وتحولت إلى أطر وأجهزة بيروقراطية ومن ثم برزت لدعوة إعادة الهيكلة من ناحية ولخلق آليات للتنسيق بين الوكالات المتخصصة والجامعة الأم من ناحية ثانية..

ولقد كانت الكويت من الدول السباقة لطرح مسألة إعادة الهيكلة وترشيد الوضع فى منظمات العمل العربى المشترك، كما لعبت

الأمانة العامة للجامعة العربية دورا فى هذا المجال نتيجة لما لسته من تعدد وازدواجية فى الاختصاصات وضعف فى الأداء لكثير من تلك المنظمات بل وظهور حالة من التنافس والحساسيات بين الجامعة ذاتها وبين المنظمات العربية المتخصصة. ولن نتعرض تفصيلا لكيفية تطور العلاقة وما أسفرت عنه من إنشاء لجنة عليا للتنسيق وكذلك إعادة الهيكلة وإنما يهمنا إبراز عدد من الملاحظات المتصلة بالدلالات الخاصة بعملية الهيكلة أو إعادة الهيكلة والوضع الراهن لأداء منظمات العمل العربى المشترك..

الملاحظة الأولى: أن أجهزة العمل العربى المشترك فى عام ١٩٨٠ أصبح يربو عددها على الأربعين منظمة أو مؤسسة أو هيئة وتزيد الاعتمادات السنوية لها عن ١٢٠ مليون دولار. فى حين أنه عندما تم إعادة الهيكلة تناقصت تلك الاعتمادات إلى النصف، فعلى سبيل المثال أصبحت الميزانيات المعتمدة بثمانية منظمات عربية متخصصة حوالى ٣٣ مليون دولار لعام ١٩٩٥ وهى اتحاد الإذاعات – منظمة العمل – منظمة التنمية الصناعية – منظمة التنمية الزراعية – منظمة التربية والعلوم والثقافة – مركز دراسات المناطق الجافة – هيئة الطاقة الذرية منظمة التنمية الإدارية، وهذه المنظمات هى التى تخضع لنظام الحساب الموحد، وإن كانت لا تلتزم به بدقة،ويتم التحايل على ذلك بأساليب عدة، وتحت دعاوى متعددة لا مجال للتفصيل فيها هنا..

الملاحظة الثانية: إذا كانت منظمات العمل العربى قد تم إعادة هيكلتها بإلغاء أو دمج بعض المنظمات فى بعضها وأصبحت الآن هناك ١٧ منظمة متخصصة فإن الوزراء أو المختصين العرب لم يلتزموا بدقة بهذا الموقف وتم تجاهله بدعوى بروز الحاجة لإنشاء منظمة جديدة كما هو شأن الهيئة العربية لتصنيف السفن عام ١٩٩٣ والهيئة العربية للطيران المدنى والتى تم إنشاؤها عام ١٩٩٣ واعتمدت الجامعة العربية ممثلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ثم مجلس الجامعة ذلك فى سبتمبر ١٩٩٤. كما تم تجاهل إعادة الهيكلة بإنشاء أجهزة فرعية داخل الأجهزة الرئيسية مثل مكتب الدراسات القضائية والقانونية فى بيروت، الصندوق الاجتماعى ونحو ذلك. ويتم التجاهل أيضا من خلال إنشاء ما يسمى بالمجالس الوزارية المتخصصة وهى أحسن الحلول لترشيد العمل العربى المشترك بتكلفة أقل..

الملاحظة الثالثة: تتعلق بفاعلية أداء المنظمات العربية المتخصصة وهذه النقطة من أكثر الملاحظات حساسية إذ أن كل منظمة تعتقد بأهميتها وجدواها، والوزير العربى المختص الذى تعمل منظمة ما فى مجال اهتماماته يتأثر بمطالب تلك المنظمات وبإلحاح المسئولين فيها ومن ثم يستجيب لها سواء من حيث زيادة ميزانيتها أو تنويع هياكلها التنظيمية وأنشطتها وهى أنشطة فى معظمها ذات طبيعة ورقية أو بحثية وليست ذات طبيعة إنتاجية، أى أنها تقوم على عقد ندوات وإعداد بحوث وأوراق عمل وهذا معناه الحقيقى توزيع

الكثير من المزايا والفوائد على شخصيات وموظفين وباحثين دون التحرك إلى مجال التطبيق الفعلى وتكاد جميع المنظمات العربية المتخصصة تتشابه فى هذا الصدد، ولا مجال لذكر منظمة بعينها، وإن كانت بعض المنظمات تتفوق على البعض الآخر فى السوء والبيروقراطية وانعدام الفعالية..

وقد ترتب على هذا الموقف اختلاف الآراء والتوجهات بين الوزراء المختصين فى منظمات العمل العربى المشترك وبين المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى هو جهة التنسيق والإشراف على هذه المنظمات وأدى ذلك لنقاش طويل فى الدورة ٥٤ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى عند بحث ميزانية تلك المنظمات وكذلك فى اللجنة الفنية للتنسيق المنبثقة عن المجلس المذكور..

الملاحظة الرابعة: أنه مما يلفت النظر ويوضح مدى المأزق الحقيقى أمام العمل العربى المشترك فى إطار المنظمات العربية المتخصصة أن اجتماعات الدورة الخامسة والعشرين للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك فى يناير ١٩٩٤ جعلت محور عملها «تنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك وتنمية علاقاتها مع نظيراتها الإقليمية والدولية فى ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية وإعادة الهيكلة فى الدول العربية» ولقد انتهت دراسة المحور إلى ورقة تحتاج إلى إعادة دراسة لإثرائها – على حد تعبير تقرير اللجنة. هذا فى تقديرى تعبير مهذب، فالورقة تجميع لأفكار ومبادئ عامة وهى تؤكد مجددا ما أشرت إليه فى ملاحظة سابقة

بأن معظم أنشطة تلك المنظمات هى أنشطة ذات طبيعة ورقية وبحثية وليست إنتاجية أو هى أشبه بالتمثيل المظهرى كما يوحى اسم المحور «بتنمية العلاقات مع نظيراتها الإقليمية والدولية» أى مجرد التواجد لمثلى كل منها فى اجتماعات أخرى..

القضية الثالثة: تمويل منظمات العمل العربى المشترك:

لقد ارتفعت بل تضاعفت عدة مرات ميزانيات منظمات العمل العربى المشترك، ففى حين كانت تلك الميزانيات ٣١,٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ أصبحت ٦٣ مليون دولار عام ١٩٨٥ فى حين ذكر وزير مالية الكويت فى خطابه فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٨٦ أنها بلغت ١٢٠ مليون دولار. وأدى ذلك كله إلى بروز ظاهرة المتأخرات على الدول والتى بحثت فى الدورة ٥٣ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وبلغت تلك المتأخرات على الدول الأعضاء حوالى ٢١٢ مليون دولار..

ولا شك أن ظاهرة المتأخرات هذه ليست قاصرة على المنظمات العربية المتخصصة بل أنها تشمل الجامعة الأم ذاتها ونسوق بعض الأرقام للدلالة على ذلك الموقف. ففى حين تقررت اعتمادات ٣٧,١٥ مليون دولار لبناء مركز الجامعة فى تونس لم يتم سوى سداد حوالى ١٢ مليون دولار. وبعد العديد من المطالبات والمناشدات انتهى الموقف فى الدورة ١٠٢ لمجلس الجامعة عن الأرض وما عليها للحكومة التونسية وهى الأراضى التى كانت تونس قد قدمتها لإقامة المبنى عليها، كما تنازلت الدول التى سددت مبلغ الـ ١٢ مليون دولار عن

ذلك واعتبرتها تبرعا للحكومة التونسية. ونجد أيضا إن معظم الدول العربية لا تدفع حصتها فى موازنة الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية ويكاد السداد يقتصر على مصر وسوريا أى ١٠٪ من الموازنة التى تبلغ ٥ مليون دولار.. أما موازنة الأمانة العامة للجامعة العربية فهى فى حدود ٢٨ مليون دولار سنويا ونسبة السداد فى حدود ٦٤٪ أى أن هناك عجزا سنويا فى حدود ٣٥٪ وبعملية تراكمية نجد أن هناك أكثر من مائة مليون دولار متأخرات للجامعة العربية لدى الدول الأعضاء، وهذه المتأخرات تواجه مأزقا دقيقا إذ أن جزءا منها معترض عليه من الدول، وعملية الاعتراض هذه لا مثيل لها فى المنظمات الدولية الأخرى. فالأصل أن الميزانية يتم اعتمادها بأغلبية الأصوات وأن القرارات الخاصة بالميزانية فى أية منظمة دولية أو إقليمية ملزمة. أما بالنسبة للجامعة العربية فإن الدول ترفض ذلك وتصر على الحصة التى تقبلها هى وليس الحصة التى قررتها لجنة خبراء واعتمدها مجلس الجامعة. وهذا الموقف يطرح التساؤل حول مصداقية اتخاذ القرارات ومدى التزام الدول الأعضاء بها حتى بالنسبة للقرارات غير ذات الطبيعة السياسية الخاصة التى تمس السيادة مثلا..

وقد أدى هذا الموقف من تسديد الدول العربية لحصتها فى منظمات العمل العربى المشترك وبخاصة جامعة الدول العربية إلى ظهور حالة من الإفلاس وتأخر سداد رواتب الموظفين . ولا شك أن هذا لا يعطى مؤشرا إيجابيا للعمل العربى وأن الدول العربية إذا

كانت جادة حقيقة فلابد من أن تفى بأبسط الالتزامات وهى سداد حصتها فى المنظمات العربية .

والتساؤل الآن ما هى الدلالات التى يمكن أن نستنتجها من هذه المواقف للدول العربية إزاء قضية تمويل منظمات العمل العربى المشترك؟ لاشك أن هذه الدلالات واضحة ويمكن أن نشير إليها فى الآتى:

الدلالة الأولى: تراجع مرحلة المد القومى الذى ساد بمفهوم الخمسينات وحتى السبعينات وظهور مفهوم قومى جديد يركز ليس على الآليات والشعارات وإنما على المصلحة المشتركة والعائد أو المردود الفعلى للمنظمات العاملة فى المجال العربى..

الدلالة الثانية: أن الفكر العربى مازال غير راغب فى المواجهة المباشرة لمعالجة الأزمة الخاصة بمنظمات العمل العربى المشترك ولذا يلجأ إلى أساليب غير مباشرة من هذه الأساليب عدم سدادها كاملة أو عدم المشاركة فى الاجتماعات لذلك نجد أن الاجتماعات الوزارية أعلى نسبة مشاركة ٧٠٪ فى مجلس الجامعة وأدنى نسبة مشاركة ١٠٪ بوزير أو اثنين فى مجلس الوحدة الاقتصادية، ويصل العدد إلى ما بين ٤ – ٥ وزراء فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، فى حين تزيد هذه النسبة قليلا فى المنظمات العربية المتخصصة، وكذلك يظهر عدم الاهتمام بالنقاش والمداولات والقرارات ومن ثم نجد الاجتماعات المقرر لها أن تستمر لمدة يومين تنتهى مداولاتها فى يوم أو بعض يوم.

الدلالة الثالثة: استمرار حالة الشك والتشكك وعم المصداقية من الجماهير تجاه العمل العربى المشترك، من ناحية لأن الجوانب الفنية غير ذات بريق للرأى العام ولا يشعر بها إلا فى حالات الأزمة، ومن ناحية أخرى لأن بعض موظفى المنظمات العربية المتخصصة يمثلون أقلية متحكمة فى تلك المنظمات وغير وثيقى الصلة بالقواعد الجماهيرية العربية بل يمثلون ما يمكن أن نطلق عليهم مافيا منظمات العمل العربى فالشخص فى منظمة ما وزوجته وأولاده وأخوته فى نفس المنظمة أو فى منظمة أخرى. إن هذا يستدعى دراسة جادة لتطبيق قواعد النزاهة والحياد فى التعيين فى الوظائف فى كافة أجهزة العمل العربى المشترك إعمالا لنصوص اللوائح الداخلية لتلك المنظمات وبخاصة المادة ١٣ من النظام الأساسى لموظفى جامعة الدول العربية وقد أشارت تقارير الرقابة لهذه المشكلة..

إذ من الملاحظ أن الوساطات والمجاملات وأيضا الاعتبارات السياسية تلعب دورا بارزا فى الحصول على الوظائف والاستمرار فيها، ومن ثم يتراجع اعتبار الكفاءة واعتبار الولاء القومى أو الإيمان بالعمل الذى يقوم به الموظف فى ظل غياب القواعد التنظيمية الواجب الالتزام بها..